

# مشروع الاستحقاق الدستوري الوطني

"من أجل وطن حر آمن ومستقر"

الجهة الراعية

حراك العودة للشرعية الدستورية

2017



## مشروع الاستحقاق الدستوري الوطني

"من أجل وطن حر آمن ومستقر"

### تمهيد

بذلت الكثير من القوى الوطنية في مختلف أرجاء وربع ليبيا الكثير من الجهود الرامية للخروج من الأزمات الراهنة التي تحل بالوطن والتي كان يعوزها التنسيق وطنيا بعيدا عن التجاذبات السياسية والخارجية وفي هذا الإطار بادر حراك العودة للشرعية الدستورية طيلة أكثر من 3 سنوات بالتواصل مع مختلف القوى الوطنية والتنسيق مع مختلف الاجسام التشريعية والحكومية السابقة والقائمة ومجالس الأحكام والأعيان للعمل على القواسم المشتركة الوطنية ، حيث تم التوصل الى وضع أرضية مشتركة وإطار عام لمختلف التطلعات الوطنية المشروعة إستنادا الى مرجعية وطنية جامعة وهي الدستور الليبي لدولة الإستقلال وتأطير كافة التطلعات الوطنية المشروعة وفق خارطة طريق موضوعية وواقعية يتم تضمينها في ميثاق وطني لتهيئة البلاد لفترة إستقرار دستورية ومن ثم الإيفاء بمختلف التطلعات المنشودة وفق إستفتاء وطني عام وهو ما تم إنجازه وطرحه في مشروع "الإستحقاق الدستوري الوطني" ،

وفق المنهجية المقترحة سيتم إجراء دعوة مفتوحة لممثلين عن كافة الأطراف المتبينة للمشروع لمؤتمر الميثاق الوطني لإقرار الميثاق وتقديمه لمجلس النواب والمؤتمر الوطني العام (مجلس الدولة) لإقراره ووضع قيد التنفيذ.

### مقدمة

يمثل مشروع الإستحقاق الدستوري الوطني المقترح الاطار العام للحل السياسي الذي تنشده كافة شرائح المجتمع الليبي وخاصة النخب المتمثلة في أطيافه السياسية وحكمائه وشيوخ قبائله وأعيانه وكل منظمات المجتمع المدني. ويتضمن هذا المشروع التطمينات المطلوبة من بعض الاطراف التي يوجد لديها العديد من الهواجس والمخاوف والتساؤلات بالإضافة الى خارطة الطريق السياسية التي تتضمن الخطوات الرئيسية المطلوبة للانتقال بليبيا من الوضع الانتقالي الحالي الى الوضع الدستوري اللازم لإعادة بناء دولة الاستقلال الليبية.

ونود هنا ان نلفت الانتباه إلى أن هذه المذكرة تطرح مشروع الإستحقاق الدستوري الوطني في إطار استراتيجي من دون الدخول في التفاصيل القانونية والدستورية والتي ستترك لذوى الإختصاص لصياغتها في ميثاق وطني ملزم لجميع الأطراف السياسية يوضح التفاصيل الكاملة لخارطة الطريق السياسية المقترحة.



## مشروع الاستحقاق الدستوري الوطني

"من اجل وطن حر آمن ومستقر"

### المشهد الليبي الراهن وجذور الازمة

تؤكد الظروف الراهنة التي تمر بها ليبيا خلال الفترة الإنتقالية على الوضع المتأزم بسبب الفراغ الدستوري القائم على كافة المستويات جراء الفوضى والانقسام وإزدواجية الحكومات والمجالس التشريعية والمؤسسات السيادية بسبب ضياع مرجعية الشرعية الدستورية وحالة الاستقطاب والتجاذبات الشديدة في المجتمع إضافة الى التدخلات الدولية والإقليمية في الشؤون الداخلية الليبية وهذه الاسباب الجذرية هي التي أدت في المحصلة الى التداعيات المصاحبة المتمثلة في الأزمات الأمنية والإقتصادية والإجتماعية.

وعليه فإن كافة الحلول السياسية المعروضة ستظل عاجزة عن حلها جذريا ما لم يتم إستعادة الدولة لأن إستمرار هذا الوضع والأزمات الراهنة يشكل تهديدا خطيرا لمسيرة الشعب الليبي نحو تحقيق بناء دولة القانون والمؤسسات فضلا عن مخاطر إنهيار أو إنقسام الوطن.

وقد تجاوزت المرحلة الإنتقالية خارطة الطريق التي تضمنها الإعلان الدستوري المؤقت وإنهاء الاجال المحددة فيه كما أن هيئة صياغة الدستور لم تنجز مهمتها ، وبالتالي فإن المشروع البديل للشرعية الدستورية المتمثل في الإعلان الدستوري المؤقت وصياغة دستور جديد وصلا كلاهما الى طريق مسدود.

### الإطار العام الدستوري لحل الأزمة الراهنة

بسبب عمق الأزمات السياسية والأمنية في ليبيا فإن الحل يكمن في معالجة جذور الازمة والمتمثلة في غياب الدولة ووحدة مؤسساتها؛ ويحتاج الحل لكي يكون شاملا وواقعا أن يتم وضعه في إطار عام توافقي وواقعي ذا "مرجعية شرعية دستورية ملزمة" مبنية على قواعد دستورية أصيلة؛ ولا يوجد إطار عام تتجمع فيه هذه المقومات في الوقت الحالي إلا الشرعية الدستورية لدولة الاستقلال والتي ستضمن ترسيخ أركان الدولة مرحليا بترتيب الإستحقاقات وتنظيم تدرج خطوات التحول الديمقراطي والتغيير بخطوات واقعية أسوة بالخطوات الثابتة والتطور الرائد الذي شهدته الدولة الليبية محليا وإقليميا طيلة 18 سنة قبل انقلاب 1969م .

بعد 5 سنوات من المرحلة الإنتقالية الراهنة ووفق وتيرة الصراع الحالي فقد ثبت أن الوصول الى دولة مدنية ديمقراطية يتطلب التسليم بالشراكة في السلطة والحكم الديمقراطي الراشد وأنه من المستحيل ومن العبث الاستمرار في محاولة بناء الدولة بدون دستور يوفر الضمانات الكافية للجميع وغطاء قانوني دستوري ينظم تداول السلطة.

لقد تأكد أنه لا مناص للحفاظ على وحدة البلاد وتجنب التدخل الدولي من توحيد الصفوف حول المرجعية والهوية التاريخية التي تتطلب سرعة تفعيل الدستور الليبي المعطل والذي سيمكن بمرجعيته الوطنية الملزمة وأدوات تنظيم السلطات والفصل بينها من إلتفاف الليبيين حوله وتهيئة البلاد لفترة استقرار إنتقالية دستورية.



## مشروع الاستحقاق الدستوري الوطني

"من اجل وطن حر آمن ومستقر"

الوضع الراهن للمراحل الإنتقالية وغياب الدولة  
(منذ العام 2011م وحتى الآن)

المشروع الإنتقالي  
(إجتهد المراحل الإنتقالية)

الإستحقاق الأصيل  
(وهو ما كان يجب أن يكون !!)

صياغة دستور جديد

الإعلان الدستوري

الإعلان الدستوري : هو تعهد مؤقت من المجلس الوطني الإنتقالي بإتباع إجراءات قانونية مرحلية مع مهلة زمنية محددة لكل إجراء في فترة زمنية محددة تبدأ بإعلان التحرير وتنتهي بإصدار دستور جديد.

عدم وجود توافق وطني  
 إنتهاء كافة الأجل

نفاذ الصلاحية موضوعيا  
 إنتهاء كافة الأجل

تم إستعادة  
الرمزية فقط

✓ العلم  
✓ النشيد

دستور دولة الإستقلال  
(معطل منذ 1969م !!)

تعدد الحكومات التنفيذية

إنقسام المجالس التشريعية

فراغ دستوري  
(مع تعطيل دستور الإستقلال !!)

المحصلة : إنسداد الأفق وإستمرار الفوضى السياسية وتفاقم الأزمات بالبلاد

الوضع المنشود للخروج من المراحل الإنتقالية وإستعادة الدولة  
من خلال "مشروع الإستحقاق الدستوري الوطني"

فترة الإيفاء بالإستحقاقات  
والتطلعات الوطنية

ضمانات للتطلعات  
والهواجس الوطنية

تضمين المفاهيم الحديثة  
في الإدارة والحكم الرشيد

فترة إستقرار دستورية (3 سنوات) لإستعادة مؤسسات الدولة

تكليف حكومة  
ومؤسسات دستورية

تفعيل أركان  
الدولة الدستورية

تفعيل دستور  
الإستقلال

تكفلها الإلتزامات  
في الميثاق الوطني

تكفلها خارطة الطريق الدستورية  
في إطار الميثاق الوطني



## مشروع الاستحقاق الدستوري الوطني

"من اجل وطن حر آمن ومستقر"

### التطمينات اللازمة

بسبب الحقبة الطويلة التي صاحبت تعطيل الدستور الليبي منذ شهر اغسطس 1969 يوجد العديد من الهواجس والمخاوف والتساؤلات لدى بعض الأطراف من الدخول في مرحلة انتقالية دستورية تؤسس لإعادة بناء الدولة الليبية وخاصة بعد ما عاناه الشعب الليبي من اثار المراحل الانتقالية السابقة، وعليه فان هذا يتطلب بكل موضوعية إدراك هذه الهواجس وإعطاء التطمينات التي ستكفلها عودة النظام الشرعي لأنه يستمد أصلا هذه الشرعية من رؤيته الوطنية الخالصة في تحقيق تطلعات وآمال الأمة الليبية؛ ويمكن تلخيص أهم هذه الهواجس والمخاوف والتساؤلات في النقاط الرئيسية التالية :

- 1) مصادر التشريع الإسلامي للقوانين واللوائح.
- 2) معالجة تداعيات الثورة الليبية.
- 3) مدى تقبل طرح نظام الفدرالية وفق تطلعات بعض فئات الشعب الليبي.
- 4) دور المؤسسة العسكرية.
- 5) مدى تمكين آليات الديمقراطية المباشرة في الانتخاب.
- 6) شرعية العمل الحزبي وتنظيم الأحزاب.
- 7) استرجاع الاملاك والحقوق العامة والخاصة ورد الاعتبار لمؤسسات الدولة.
- 8) معالجة الازمات الرئيسية الحالية التي نتجت عن الفراغ السياسي والأمني ومنها الآتى:
  - ❖ عودة النازحين والمهجرين.
  - ❖ المصالحة الوطنية والعفو عند المقدرة.
  - ❖ العدالة الانتقالية.

وعليه فإن توفير التطمينات المطلوبة سيكون وفق الأسس الآتية :

1. الشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع، وفي جميع الاحوال، يجب أن تكون كافة التشريعات والقوانين غير مخالفة او متعارضة معها، ويمكن تضمينها في التعديل الدستوري.
2. للمصابين والمتضررين من تداعيات الثورة الليبية السياسية والعسكرية والاجتماعية والانسانية كالحرب أو بسببها ولزوجات الشهداء وأبنائهم الاحقية فى الرعاية الاجتماعية والصحية والمعيشية والاولوية فى اعادة التأهيل وفرص العمل تجسيديا لقيم التضامن والتكافل الإسلامية ووفقا للقانون.
3. إجراء استفتاء عام للشعب الليبي يتضمن الآتى :
  - ❖ تعديل نظام الحكم المحلي (فيدرالي / غير فيدرالي) عبر عرضه على مجلس الأمة واستفتاء على مستوى الاقاليم الثلاثة.
  - ❖ إجراء التحديثات والتعديلات الدستورية بعد إعادة الشرعية الدستورية وتفعيل مؤسسات دولة الاستقلال.
  - ❖ التعديلات الدستورية المستقبلية ستضمن التطورات الديمقراطية الانتخابية المعاصرة .
  - ❖ التعديلات الدستورية المستقبلية لشكل الحكم ستشمل طرح عمل ومتطلبات قانون الأحزاب بما يخدم المصلحة الوطنية.



## مشروع الاستحقاق الدستوري الوطني

"من اجل وطن حر آمن ومستقر"

4. المؤسسة العسكرية مؤسسة سيادية دستورية ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامتها وأمنها، وتشمل القوات المسلحة الليبية قوات الجيش بفروعه وقوات الامن.
5. تضمين المباديء الحاكمة الحيوية والتي يقر مبادئها دستور دولة الإستقلال ومن ثم تطويرها وفق المفاهيم والتجارب الدولية العصرية إستنادا إلى آليات تنفيذ ملزمة وبما يتناسب مع خصوصية الوضع الليبي لمعالجة الأزمات وحالات التعثر وإلزامية الإصلاح وخاصة في المواضيع الآتية:
  - ❖ عودة النازحين والمهجرين.
  - ❖ المصالحة الوطنية والعفو عند المقدرة.
  - ❖ العدالة الانتقالية.

### العودة للشرعية الدستورية

من كل ذلك نتقدم للشعب الليبي الكريم بمشروع الإستحقاق الدستوري الوطني الذي نرى فيه مخرجا منطقيا يضمن لجميع الاطراف حقوقها ويستند هذا المشروع السياسي على الدعوة للعودة للشرعية الدستورية وفق آخر ما انتهت اليه في 31 اغسطس عام 1969م ، من خلال تفعيل العمل بالدستور الشرعي الذي كان نافذا آنذاك **كنقطة بداية في طريق العودة بالبلاد الى حالة الدولة الدستورية** و الذي سيكون كفيلا بأذن الله بتهيئة قدر من الاستقرار يكفل إنتظام وإضطراد مسيرتها الإنتقالية حتى بلوغ الغاية بتنظيم الإنتخابات العامة وتسلم المؤسسات الدستورية المنتخبة مقاليد الامور. ويمتاز مشروع الاستحقاق الدستوري الوطني المقترح بالمزايا الآتية:

1. أن جميع اجراءاته **مبنية على بنود الدستور الليبي والقوانين المستمدة منه**، وعليه فهو حل لا فضل فيه لأحد سوى الدستور الليبي؛
2. يستمد هذا المشروع شرعيته من **شرعية سابقة للشرعية الإنتقالية وملزمة ومعترف بها من الأمم المتحدة والعالم الى يومنا هذا**، وهي شرعية الدستور الليبي الذي أقرته الجمعية الوطنية في 7 اكتوبر 1951.
3. هو حل **مستلهم من تجربة الأباء المؤسسين الناجحة في بناء دولة الاستقلال الاولى**، والمثل السامية في محبة الوطن والوفاء له، ويقوم جسرا يتواصل من خلاله جهاد الأباء والأجداد بمسيرة الابناء والأحفاد.
4. أن التفاصيل العملية لهذا المشروع والمبينة في الميثاق الوطني خرجت للوجود تلبية لتساؤلات وطموحات وتطلعات المواطنين على طول البلاد وعرضها. وبالتالي فان هذا المشروع **يحمل بصمات الآلاف من ابناء ليبيا الذين ساهموا في تطويره وصياغته**.

ان العودة للشرعية الدستورية تمثل **الحل الامثل والوحيد للخروج بليبيا من الازمة السياسية القائمة ويجنبها معظم الاضرار** ولكن يجب ان يكون واضحا للجميع نتيجة الظروف الحالية التي تم ذكرها اعلاه ، **ضرورة تفعيل الدستور الآن بدون اجراء أية تعديلات** لتجنب الدخول بالبلاد في منزلقات خطيرة وإعطاء القوى الداخلية والخارجية المشككة منفذا لإثارة المشاكل والانقسامات على ان يتم تعديل الدستور بعد فترة إستقرار زمنية مناسبة يتفق عليها لضمان عودة وتماسك أركان الدولة.



## مشروع الاستحقاق الدستوري الوطني

"من اجل وطن حر آمن ومستقر"

### خارطة الطريق السياسية

ترسم خارطة الطريق السياسية الخطوات الرئيسية المطلوبة للانتقال لليبيا من الوضع المتأزم الحالى الى الوضع الانتقالي **الدستوري** اللازم والمنشود لإعادة بناء دولة الاستقلال الليبية. ونود هنا ان نلفت الانتباه الى ان الخارطة مطروحة فى اطار استراتيجي وستترك التفاصيل القانونية والدستورية لذوى الاختصاص لوضعها فى صورة اجراءات دستورية انتقالية لتنفيذها ضمن بنود الميثاق الوطنى.

تشتمل خارطة الطريق على الخطوات الاستراتيجية الواردة فيما بعد وتبتدى بتكوين الجمعية الوطنية التى بدورها تقوم بتفعيل الدستور ومن ثم بناء المؤسسات الدستورية التنفيذية والتشريعية وتنتهى الخطوات باستفتاء الشعب الليبي على نظام الحكم وبنود تعديل الدستور فى فترة اقصاها ثلاث سنوات. وهذه الخطوات هى:

1. يعلن مجلس النواب والمؤتمر الوطنى العام "المجلس الاعلى للدولة" كل على حده فى بيان رسمى عن قبولهما للميثاق الوطنى كأساس لحل سياسى للمشكلة الليبية والشروع فى عملية سياسية واعدة تحقق مشاركة كل المعنيين ببناء دولة المؤسسات والقانون وذلك **بالدعوة للعودة للشرعية الدستورية وفق اخر ما انتهت اليه فى 31 اغسطس عام 1969 م**، من خلال تفعيل العمل بالدستور الشرعى الذى كان نافذا آنذاك ودعوة كل القوى الفاعلة فى ليبيا بتبني الميثاق الوطنى والإعلان عن دعمها ومساندتها لبنوده.

2. **الجمعية الوطنية** : تتكون الجمعية الوطنية من كامل الاعضاء بكل من مجلس النواب المنتخب سنة 2014 والمؤتمر الوطنى العام المنتخب سنة 2012 ، وتعقد الجمعية الوطنية جلستها الاولى حسب بنود الميثاق الوطنى وتختص بالمهام الاتية:

(أ) تفعيل الدستور الليبي الذى كان نافذا يوم 31 اغسطس 1969.

(ب) اعتماد الوريث الشرعى للعرش الليبي السيد محمد الحسن رضا السنوسى ملكا دستوريا للبلاد.

(ج) توجيه الدعوة للملك لأداء اليمين لمباشرة مهامه الدستورية.

وتنتهى مهمتها بعد يومين من تاريخ انعقاد اول جلسة رسمية لمجلس الامة الانتقالي.

3. **تفعيل دستور الاستقلال الليبي** : تقوم الجمعية الوطنية بعقد جلسة لإصدار قرار العودة للشرعية الدستورية التاريخية المعطلة بإعادة تفعيل دستور الاستقلال، كما كان عليه فى 31 اغسطس 1969 والعمل به لفترة انتقالية دستورية ولمدة زمنية لا تتعدى ثلاثة (3) سنوات.

4. **الملك** : وهو ما يمثل الرمزية الوطنية والمؤسسة السيادية ، ويتطلب أن تقوم الجمعية الوطنية باعتماد الوريث الشرعى ملكا دستوريا للبلاد، وتقوم كذلك وحسب المادة 47 من الدستور الليبي بدعوة الملك لأداء اليمين ومباشرة مهامه الدستورية ، وأهم مهامه هى المحافظة على وحدة البلاد وحماية الدستور ورعاية المصالح الوطنية.



## مشروع الاستحقاق الدستوري الوطني

"من اجل وطن حر آمن ومستقر"

5. **تشكيل الحكومة** : حسب المادة رقم 72 من الدستور الليبي يصدر الملك مرسوما ملكيا بحل الحكومات الانتقالية وتكليف شخصية وطنية بتشكيل الحكومة لتكون الحكومة الشرعية الوحيدة في ليبيا.

6. **تشكيل مجلس الامة** :

(أ) **تشكيل مجلس الشيوخ** : حسب المادة رقم 94 من الدستور الليبي ، يصدر الملك مرسوماً ملكياً بتعيين أعضاء مجلس الشيوخ لتولي مسؤولياتهم الدستورية حسب التوزيع الآتي:

- i. ستة (6) أعضاء عن المنطقة الغربية.
- ii. ستة (6) أعضاء عن المنطقة الجنوبية.
- iii. ستة (6) أعضاء عن المنطقة الشرقية.
- iv. ستة (6) أعضاء عن المكونات الاجتماعية.
- v. يكون من بين أعضاء كل مجموعة على الأقل عنصر نسائي واحداً.

(ب) **تشكيل مجلس النواب** : حسب المواد الدستورية ذات العلاقة بمجلس النواب وبالرغم من احكام المادة 101 من الدستور يشكل اعضاء الجمعية الوطنية كما هو مذكور اعلاه مجلس النواب الدستوري الانتقالي.

وعليه وحسب المادة 93 يشكّل كل من مجلس الشيوخ المعين ومجلس النواب الانتقالي مجلس الأمة الانتقالي الى حين اجراء انتخابات لأعضاء مجلس النواب حسب نصوص الدستور الليبي خلال فترة لا تزيد عن ثمانية اشهر من تاريخ تفعيل الدستور .

7. **المصالحة الوطنية** : استلهاماً للقيم النابعة من شريعتنا السمحاء وإيماناً بأن بناء دولة مستقرة وقوية ومزدهرة لا يتحقق إلا بمشاركة كافة أبنائها ودون اقصاء وهو ما يتطلب مصالحةً وطنية حقيقية بين جميع الاطراف والعفو عند المقدرة والعدل وتطبيق القانون؛ يصدر الملك قرار بإنشاء المجلس الوطني للمصالحة والسلم الاجتماعي يتبع الديوان الملكي، ويتكون المجلس من أعضاء معينين يتم اختيارهم من مجالس الحكماء والشيوخ والأعيان والمصالحة.

8. **تعديل الدستور** : خلال السنة الاخيرة من الفترة الانتقالية الدستورية ، يتم إجراء استفتاء وطني عام ويعدّل الدستور بناءً على نتائج الاستفتاء.





## مشروع الاستحقاق الدستوري الوطني

"من اجل وطن حر آمن ومستقر"

### الميثاق الوطني

الميثاق الوطني وثيقة سياسية تاريخية تؤسس على ما اتفق عليه الليبيون خلال تاريخ نضالهم الطويل عبر العصور، و هي تمثل في عصرنا الحاضر عقدا اجتماعيا انتقاليا ينقل الشعب الليبي من مرحلة الفوضى السياسية التي يعيشها خلال عقود من الزمن لتعود به الى ما اتفق عليه الاباء المؤسسون لدولة الاستقلال الاولى. ويضع هذا الميثاق علامات مصيرية وهامة على طريق تفعيل دستور الاستقلال و اعادة بناء مؤسسات الدولة و يلزم جميع الاطراف على ما ورد فيه من استحقاقات اجرائية او تواريخ زمنية لتسلسل الاستحقاقات.

و لقد تم استلهام خارطة الطريق السياسية وفقرات هذا الميثاق من اسلوب و اجراءات تأسيس دولة الاستقلال الاولى. كما تم الالتزام بنود الدستور و احترامها في كل الخطوات مستلهمين الحكمة من حزمة الاجراءات الانتقالية التي اعتمدها لجنة الستين في الاشهر الاولى من مرحلة الاستقلال.

ويوضح الميثاق في سياق زمني ملزم ، التفاصيل الكاملة للإجراءات الدستورية الانتقالية الخاصة بتنفيذ خارطة الطريق المذكورة اعلاه، كما يحترم هذا الميثاق حقوق و تطلعات جميع فئات الشعب الليبي في فتح استحقاق الاستفتاء على أهم الهواجس الوطنية التي تشغل بال الكثيرين من المواطنين، وهي حقوق يكفلها الدستور الليبي و بالتالي تعتبر أدوات لتطوره ليتناسب و طموحات الليبيين الحاضرة و المستقبلية.

وختاما فان هذا الميثاق يمثل روح الاتفاق الوطني الليبي لحل أزمة الوطن السياسية والخروج به من مشاكله الحالية بما يحويه من تفاصيل وسياق تنفيذ زمني، وهو لا يستثني أحدا ويرعى مصالح كل الليبيين بالداخل والخارج وسيتم اعتماده من قبل كل الاطراف الضامنة والراعية له.

### مؤتمرات الميثاق الوطني

سيتم عرض هذا المشروع على قوى وفعاليات الشعب الليبي من منظمات المجتمع المدني ومجالس الحكماء والأعيان والمصالحة وشيوخ القبائل والمجالس البلدية والجامعات وغيرها ودعوة كل من يتبنى هذا المشروع للمشاركة في أحد مؤتمرات الميثاق الوطني التي ستعقد في تاريخ ومكان يتم الاعلان عنهما لاحقا وذلك لمناقشة وتبني مسودة الميثاق الوطني واتخاذ الترتيبات العملية لعرضه على الجهات الرسمية المعنية به.